ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 8, Issue 9, Sep 2021, p. 218-235

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
10/09/2021
Received in revised form
20/09/2021
Available online
28/09/2021

THE QUALITATIVE CHANGE IN THE POPULATION OF ARAB COUNTRIES AND IT'S AFFECTS

Lamyaa Ahmed Mohsin [1]

Abstract

The research aims to identify the qualitative composition of the population of Arab countries by using the ratio of gender and knowing the spatial variance thereof, the countries in which they rise and vice versa, while clarifying trends of change for the period (2010-2018), and clarifying the risk of a defect in the proportions of the population type at the level of Arab countries on the characteristics The other population of them.

The research problem is: Is the type of population of Arab countries suffering from a defect or a demographic disorder during the period 2000-2018? And if he finds what are his causes? And the extent of spatial variation of type ratios? What are the effects?

The research hypothesis is that the proportions of the population type suffer from a change and inequality that appears through the spatial variation of male and female proportions of the population of Arab countries for the period (2010-2018), and for various reasons according to each country. The effects also varied between economic, social and political.

The importance of the research lies in clarifying the qualitative composition of the population of Arab countries, by adopting the gender ratio and the extent of its change for the period 2000-2018, and if this percentage suffers from a defect that has an impact on the shape and movement of the population of the study area community by focusing on the nature of this effect and its causes.

The research relied on the geographic descriptive and analytical method, and based on the World Bank statistical data for the population of Arab countries, in addition to books and academic publications.

The research reached several results, the most important of which is the increase in the number of male residents of Arab countries between 2010 and 2018 with a growth rate of (1.92%), with a slight increase in their percentage of the total population with a change of (0.2%), and the number of females has increased with a population

[1] Prof. Dr. Al-Mustansiriya University, Iraq, College of Education, lamyaaaastst1995@uomustansiriyah.edu.iq.

growth rate of (0.2%) With a decrease in their percentage of the total population by a change of (-0.2%) between 2010 and 2018, the gender ratio of the population of Arab countries was characterized by its relative stability for the period (2010-2018), as it increased from (106.8) males per 100 females in 2010 To (107.6) males for every 100 females in 2018, with a change of (1.2), and the percentage of gender increases in the Arab Gulf countries to the highest in the United Arab Emirates due to the large size of employment For the expatriate, where the expatriates constitute about 95% of the workforce. As for the lowest percentages of the type achieved in the Arab Maghreb countries that are expelling countries due to political and economic instability, the lowest percentage was in the state of Tunisia and for the period (2010-2018) had serious implications for Vital signs such as births, deaths and marriages.

التغير النوعي لسكان الدول العربية

لمياء أحمد مُحسن مَخلف[2]

الملخص

يهدف البحث الى التعرف على التركيب النوعي لسكان الدول العربية باستخدام نسبة النوع ومعرفة التباين المكاني لها ، أي الدول التي ترتفع فيها و بالعكس مع توضـــيح اتجاهات التغير للمدة(2010–2018) ، وتوضـــيح خطورة حصول خلل في نسب النوع السكانية على مستوى الدول العربية على الخصائص السكانية الاخرى لهم .

مشكلة البحث مفادها :هي تعاني نسب النوع لسكان الدول العربية من خلل او حالة اضطراب ديموغرافي خلال المدة 2010– 2018 ؟ وإذ وجد ما هي اسبابه ؟ و ما شكل التوزيع الجغرافي لنسب النوع في الدول العربية ؟

فرضـية البحث هي تعاني نسـب النوع لسـكان الدول العربية من تغير و تفاوت تظهر من خلال التباين المكاني لنسب الذكور والإناث للمدة (2010–2018) ، و لأسباب مختلفة حسب كل دولة ، كما تباينت نسب النوع لسكان الدول العربية مكانياً .

تكمن اهمية البحث في توضـيح التركيب النوعي لسـكان الدول العربية ، باعتماد نسـبة النوع و مدى تغيرها للمدة 2000–2018 وإذا ما كانت تعاني هذه النسـبة من خلل له تأثير في شـكل و حركة سـكان مجتمع منطقة الدراسـة بالتركيز على طبيعة هذا التأثير و أسبابه.

اعتمد البحث على المنهج الجغرافي الوصفي التحليلي ، و بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الاحصائية لسكان الدول العربية ، إضافة إلى الكتب والدوريات الاكاديمية

[2] جامعة المستنصرية/ كلية التربية/ العراق.

توصـــل البحث الى عدة نتائج اهمها ارتفاع عدد الذكور من ســـكان الدول العربية بين عامي 2010 و 2018 بمعدل نمو بلغ (1.92 %) ، مع ارتفاع بسيط في نسبتهم من مجموع السكان بتغير بلغ قدره (0.2%) ، كما ارتفع عدد الاناث بمعدل نمو سكاني بلغ (1.84%) مع تراجع في نسبتهم من مجموع السكان بتغير بلغ قدره (-0.2%) بين عامي 2010 و 2018 ، تميزت نسبة النوع لسكان الدول العربية بالتغير الايجابي للمدة (2010- 2018) ، حيث ارتفعت من (106.8) ذكر لكل 100 انثى عام 2010 الى (107.6) ذكر لكل 100 انثى عام 2018 بتغير بلغ (1.2) ، اعلى نسبة للنوع كانت من نصيب دول الخليج العربي ، حيث ترتفع الى اقصاها في دولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة ذلك بســـبب الحجم الكبير للعمالة الوافدة ، اما ادنى نســـب النوع تحققت في دول المغرب العربي التي تعد دول طاردة للسكان بسبب عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، إذ تمثلت ادنى نسبة في دولة تونس بين عامي (2010 و 2018) كانت لها أثار خطيرة على المؤشـرات الحيوية مثل المواليد و الوفيات وحالات الزواج .

المقدمة

تشكل الدراسات السكانية أهمية كبيرة تتضح معالمها في حياة المجتمعات ، لذا فإن معرفة الحقائق السكانية لأي مجتمع سكاني وتفسيرها، تعد أساساً هاماً لفهم الكثير من المشكلات السكانية التي تطرأ عليه.

يُعبر عن المشـكلة السـكانية بأنها حالة اضـطراب ديموغرافي تصـيب سـكان منطقة معينة لأسـباب عديدة منها الاقتصـــادية و الاجتماعية و الســـياســـية ، وتتفاقم المشـــكلة لتصـــبح أزمة في حالة ان بقت حالة الاضطراب ديموغرافي دون حل لمدة زمنية طويلة فتصبح اكثر تعقيدا و خطورة .[i]

ومن بين أخطر المشاكل التي تواجه العالم في الوقت الحاضر هي المشكلة السكانية و التي تظهر في العديد من جوانب منها مشـكلة الانفجار السـكاني و مشـكلة اسـتنزاف الموارد الطبيعية وعدم توازن اعداد السـكان المتزايدة مع الاحتياجات المتزايدة من المياه و الغذاء والكسـاء والعمل والإسـكان والتعليم والصـحة والمواصـــلات والخدمات الأخرى وهناك الكثير من الدراســـات والبحوث درســـت تلك الجوانب و بصـــورة مستفيضـة مُبينة أخطارها ، لكن هذا البحث سيركز على مشكلة النوعية للسكان ، فمن المعروف ان من بين الخصـائص السكانية التركيب النوعي للسكان و لها اهمية في الدراسات الديموغرافية لأهميتها في حد ذاتها ، ولما لها أثار على دراســـة المواليد و الوفيات وحالات الزواج ،هذا وتتطلب بعض برامج التخطيط و بخاصة تخطيط الخدمات الصحية و التعليمية و البرامج التجارية تتطلب بيانات عن الذكور و الاناث ، وتعد نسبة النوع السكانية المقياس المستخدم في دراسة التركيب النوعي للسكان.

مشـــكلة البحث مفادها: هي يعاني التركيب النوعي لســـكان الدول العربية من خلل او حالة اضـــطراب ديموغرافي للمدة 2010- 2018 ؟ وإذ وجد ما هي اسبابه ؟

فرضية البحث : تعاني نسب النوع لسكان الدول العربية من تغير و تفاوت تظهر من خلال التباين المكاني لنسـب الذكور والإناث للمدة (2010-2018) ، و لأسـباب مختلفة حسـب كل دولة ، كما تباينت نسـب النوع لسكان الدول العربية مكانياً .

أهمية البحث: تتضح من خلال تسليط الضوء على التركيب النوعي لسكان الدول العربية ، باعتماد نسبة النوع و مدى تغيرها للمدة 2000-2018 وإذا ما كانت تعاني هذه النسبة من خلل له تأثير في شكل و حركة سكان مجتمع منطقة الدراسة بالتركيز على طبيعة هذا التأثير و أسبابه.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على التركيب النوعي لسكان الدول العربية باستخدام نسبة النوع وأي الدول التي ترتفع فيها و بالعكس مع توضيح اتجاهات التغير للمدة(2010-2018) ،وتوضيح خطورة حصول خلل في نسب النوع السكانية على مستوى الدول العربية على الخصائص السكانية الاخرى لهم وتوزيعها مكانياً.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الجغرافي الوصفي التحليلي ، و بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الاحصائية لسكان الدول العربية ، إضافة إلى الكتب والدوريات لبيان التركيب النوعي من ذكور و الاناث لكل دولة عربية .

حدود البحث الجغرافية: تمتد مساحة الدول العربية بين دائرتي عرض ْ3 جنوباً (حدود الصومال مع كينا) وحتى دائرة عرض ْ38 شمالاً(حدود العراق مع تركيا) أي نحو 35 درجة عرضية وبين خطي طول 10 غرباً (حدود موريتانيا مع السنغال) إلى 70 شرقاً (رأس الحد بسلطنة عُمان) أي نحو 60 خط طول بمساحة تبلغ 980.528.13 مليون كم^2.[ii] وتطل منطقة الدراسة على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب والبحر المتوسط من الشمال والخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي من الشرق والجنوب الشرقي. لاحظ خريطة(1)،إما الحدود الدراسة الزمانية شملت عامي 2010 و 2018.

خريطة(١) الموقع الجغرافي للدول العربية

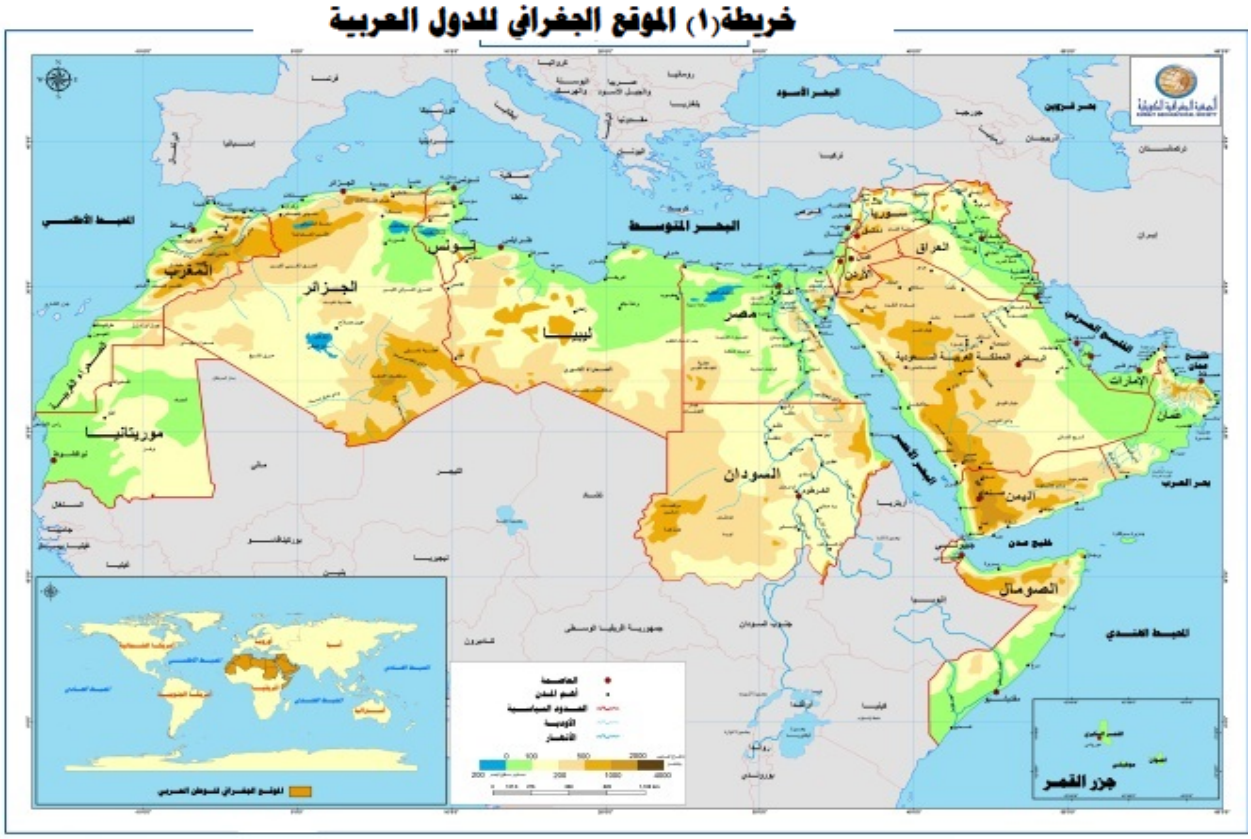

المصدر: أطلس الوطن العربي، ٢٠١٥

المحور الأول : التغير العددي و النوعي لسكان الدول العربية للمدة (2010- 2018)

يتناول هذا المحور التطور العددي لسكان الدول العربية وتركيبهم النوعي لتوضيح نسبة النوع ومن حيث تطورها الزمني لمجموع سكان الدول العربية للمدة (2010-2018) مع تحديد شكل التوزيع الجغرافي النوعي للسكان لكل دولة لإظهار الدول التي ترتفع فيها نسبة النوع الى اقصاها و اي الدول التي تعاني من نسب نوع منخفضة ، مع التركيز على خطر العمالة الوافدة و المغادرة على توازن التركيبة النوعية للسكان.

1- عدد السكان الدول العربية ونسبة النوع

يشير كل من جدول (1) وشكل (1) الى ارتفاع عدد سكان الدول العربية للمدة (2010-2018)،حيث بلغ (354890042) نسمة عام 2010 و وصل الى(**419790588**) نسمة عام 2018 بمعدل نمو سكاني بلغ (1.88%) ، كما ارتفع عدد الذكور من (183272390)نسمة لعام 2010 الى (217580890) نسمة عام 2018 بمعدل نمو بلغ (1.92 %) ، مع ارتفاع بسيط في نسبتهم من مجموع السكان بتغير بلغ (0.2%) للمدة اعلاه .

عدد السكان الدول العربية ونسبة النوع للمدة (2010–2018)				
العام	ذكور	اناث	مجموع السكان	نسبة النوع
2010	183272390	171617652	354890042	106.8

2011	187708887	175449816	363158703	107
2012	192107638	179335909	371443547	107.1
2013	196462479	183243240	379705719	107.2
2014	200775718	187132030	387907748	107.3
2015	205050694	190977584	396028278	107.4
2016	209270283	194754150	404024433	107.5
2017	213427866	198471099	411898965	107.5
2018	217580890	202209698	419790588	107.6
المصدر: البنك الدولي ، الاحصاءات السكانية ، بيانات منشورةعلى الموقع				
الالكتروني https://www.albankaldawli.org/indicator/sp.pop.totl				

ارتفع عدد الاناث من سكان الدول العربية للمدة (2010–2018) من (171617652) نسمة عام 2010 الى(202209698) نسمة عام 2018 بمعدل نمو سكاني بلغ (1.84%) مع انخفاض في نسبتهم من مجموع السكان بتغير قدره (–0.2%) للمدة نفسها ، ويُلاحظ ارتفاع عدد الذكور مقارنة بعدد الاناث ولكل الاعوام وبمعدل نمو متقارب.

يقصد بالتركيب النوعي نسبة الذكور لكل 100 من الاناث ، و تُعرف بنسبة النوع ، ويتم استخراجها بقسمة عدد الذكور على عدد الاناث و ضرب الناتج في 100 [iii].

تؤثر نسبة النوع بشكل مباشر على الانشطة الاقتصادية في أي مجتمع سكاني ، ففي الظروف الاعتيادية يَتفوق عدد الذكور على الإناث بمَعدل يبلغْ (4 – 5) %، غير إن وفياتْ الإناث أقل منها عند الذكور ، أما في الظروفْ غير الاعَتيادية و المُتمثلة بالحرب و الهجرة ، فان نسبة النوع تْختل لتصبحْ لصَالح الإناث ، لأن في حالة الحربْ و الهجرة غالباً ما تشمَلان الذكور دون الإناث [iv].

يتضح من جدول (1) وشكل (1) ارتفاع نسبة النوع لسكان الدول العربية بصورة تصاعدية متقاربة نسبيا للمدة (2010– 2018) ، حيث ارتفعت من (106.8) ذكر لكل 100 انثى عام 2010 الى (107.6) ذكر لكل 100 انثى عام 2018 بتغير ايجابي بلغ (1.2) .

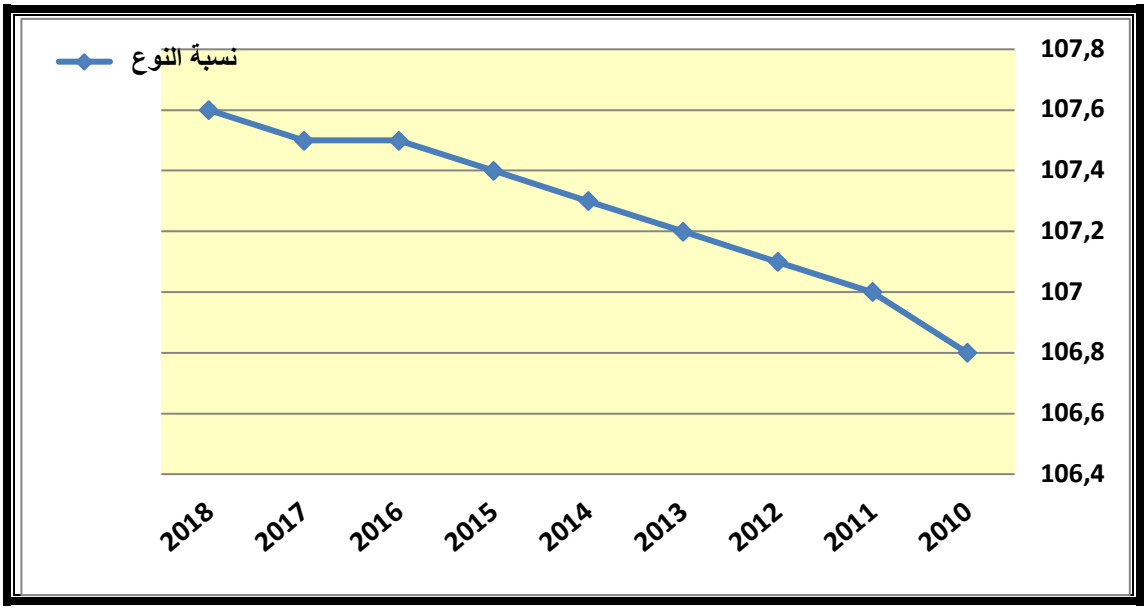

المصدر : جدول (1)

شكل(1) تطور نسبة النوع لسكان الدول العربية للمدة (2010-2018)

2- التوزيع الجغرافي لنسبة النوع سكان الدول العربية للمدة (2010-2018)

تحققت اعلى نسب للنوع لعام 2010 في كل من (قطر ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، عُمان ، الكويت ، المملكة العربية السعودية) حسب جدول (2) بنسب بلغت على التوالي (313.7 ، 292.1 ، 165.8 ، 152.0 ، 137.1 ، 128.1) ذكر لكل 100 انثى برجع ذلك الى بسبب استقطاب دول الخليج العربي اعداد كبيرة من العمالة الوافدة و التي اغلبها من الذكور ، بينما في عام 2018 انخفضت نسب كل من دولة قطر و دولة الامارات العربية المتحدة بالتتابع الى (298.6 ، 257.9) ذكر لكل 100 انثى لكنها ظلت اعلى النسب ، بينما ارتفعت في بقية الدول الخليجية (عُمان ، البحرين ، الكويت ، المملكة السعودية) الى (195.7 ، 173.0 ، 134.8 ، 134.0) ذكر لكل 100 انثى للعام نفسه ، **وهي تسير بوتيرة الارتفاع التدريجي** للمدة (2010-2018) .

انخفضت نسب النوع لعام 2010 الى أدنى مستوى لها في كل من (المغرب ، تونس ، الصومال ، السودان) الى (97.2 ، 98.4 ، 99.5 ، 99.7) ذكر لكل 100 انثى على التوالي ، بينما تنخفض النسب عام 2018 الى ادناها في تونس الى (97.7) ذكر لكل 100 انثى ثم تأتي بعدها نسبة النوع في المغرب البالغة (98.2) ذكر لكل 100 انثى ثم نسب (99.3 ، 99.9) ذكر لكل 100 انثى لكل من الصومال و السودان على التوالي نتيجة لأسباب اقتصادية أهمها ارتفاع نسب البطالة بين الذكور مما يحثهم على الهجرة

الخارجية بحثاً عن عمل أو لأسـباب أمنية تتمثل في النزاعات و الصـراعات المسـلحة كل ذلك يجعل هذه الدول طاردة للسكان .

جدول (2) نسبة النوع و الدرجة المعيارية لسكان الدول العربية عامي 2010 و 2018				
الدول	نسـبـة الـنـوع 2010	الدرجة المعيارية	نسبة النوع 2018	الدرجة المعيارية
الإمارات العربية المتحدة	292.1	2.75201	257.9	2.35152
البحرين	165.8	0.63597	173	0.81676
جزر القمر	101.6	-0.43964	101.8	-0.47034
جيبوتي	100.9	-0.45137	100.7	-0.49022
الجزائر	101.9	-0.43462	102	-0.46672
مصر	102	-0.43294	102.3	-0.46130
العراق	102.2	-0.42959	102.6	-0.45588
الأردن	104.1	-0.39776	102.6	-0.45588
الكويت	137.1	0.15513	134.8	0.12621
لبنان	104.1	-0.39776	100.7	-0.49022
ليبيا	104.3	-0.39441	101.6	-0.47395
المغرب	97.2	-0.51336	98.2	-0.53542
موريتانيا	100.9	-0.45137	101.7	-0.47214
عُمان	152	0.40476	195.7	1.22712
فلسطين	102.9	-0.41786	102.9	-0.45045
قطر	313.7	3.11390	298.6	3.08726
السعودية	128.1	0.00434	134	0.11175
السودان	99.5	-0.47483	99.9	-0.50468
الصومال	99.7	-0.47148	99.3	-0.51553
سوريا	101.9	-0.43462	101.9	-0.46853
تونس	98.4	-0.49326	97.7	-0.54445
اليمن	102.1	-0.43127	102.1	-0.46491
الوسط الحسابي	127.84		127.82	
الانحراف المعياري	59.687		55.318	
المصدر: ملحق (1) والحقيبة الاحصائية للعلوم الانسانية (SPSS)				

حيث يظهر في خريطة (2) و خريطة (3) أربعة مستويات لنسبة نوع سكان الدول العربية عامي 2010 و 2018 و على النحو الآتي :

- **المستوى الأول (تبلغ درجته المعيارية+ فأكثر 0,50)**

يضم هذا المستوى حسب خريطة (2) ثلاثة دول هي (قطر، الامارات العربية المتحدة ، البحرين) وتتراوح قيم نسبة النوع فيها بين (313.7 و 165.8) ذكر لكل 100 انثى ، والدول ضمن هذا المستوى تشكل (13.6 %) من الدول العربية ، وعند توزيع المكاني للنسبة النوع لعام 2018 كما في خريطة (3) ترتفع عدد الدول التي يضمها هذا المستوى الى اربع هي (قطر ، الامارات العربية المتحدة ، عُمان ، البحرين) وتتراوح قيم نسبة النوع فيها بين (298.6 و 173) ذكر لكل 100 انثى ، والدول ضمن هذا المستوى تشكل (18.2 %) من عدد الدول العربية.

- **المستوى الثاني :(تتراوح درجته المعيارية 0,00 إلى 0,49).**

يظهر في خريطة(2) انه يشمل على ثلاثة دول هي (الكويت ،عُمان ، السعودية) ، وتتراوح قيم نسبة النوع فيها بين (**137.1** و **128.1**) ذكر لكل 100 انثى لعام 2010، وهي تشكل (13.6 %) من مجموع الدول العربية ، وشمل هذا المستوى في عام 2018 حسب خريطة(3) على دولتين فقط هما الكويت بنسبة نوع بلغت (134.8) ذكر لكل 100 انثى و السعودية بنسبة نوع وصلت الى(134) ذكر لكل 100 انثى ، وهما تشكلان (9.1 %) من مجموع دول العربية.

- **المستوى الثالث: (تتراوح درجته المعيارية 0,01 - إلى 0,49-).**

يتضمن هذا المستوى حسب خريطة (2) (15) دولة هي (ليبيا ، الأردن ، لبنان، فلسطين ،العراق، اليمن، جزر القمر، مصر، الجزائر، سوريا، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، السودان، تونس) ، وتتراوح قيم نسبة النوع فيها بين (**104.3** و **98.4**) ذكر لكل 100 انثى لعام 2010، وهي تشكل (68.2 %) من مجموع الدول العربية ، وعند توزيع المكاني لنسبة النوع لعام 2018 كما في خريطة (3) يظهر هذا المستوى في (12) دولة وهي (فلسطين ، الأردن ، العراق، مصر، اليمن، الجزائر، سوريا، جزر القمر، موريتانيا، ليبيا، لبنان، جيبوتي) ، وتتراوح قيم نسبة النوع فيها بين (**102.9** و **100.7**) ذكر لكل 100 انثى لعام 2018، وهي تمثل نسبة (54.5 %) من مجموع الدول العربية .

- **المستوى الرابع (تبلغ درجته المعيارية 0,50- فأقل).**

كانت المغرب فقط ضمن هذا المستوى كما هو واضح في خريطة (2) بنسبة للنوع وصلت الى أدنى النسـب والبالغة (**97.2**) ذكر لكل 100 انثى عام 2010 بنسـبة لم تشـكل غير (4.5 %) من مجموع الدول العربية ، ويظهر من خريطة(3) ارتفع عدد الدول التي تقع ضمن هذا المستوى لعام 2018 الى (4) دول هي(السـودان ، الصـومال ، المغرب، تونس)، حيث تتراوح قيم نسـبة النوع فيها بين (99.9و 97.7) ذكر لكل 100 انثى ، وهي تشكل (18.2%) من دول منطقة الدراسة.

خريطة (٢)

التوزيع الجغرافي لنسب النوع لسكان الدول العربية حسب الدرجة المعيارية لعام ٢٠١٠

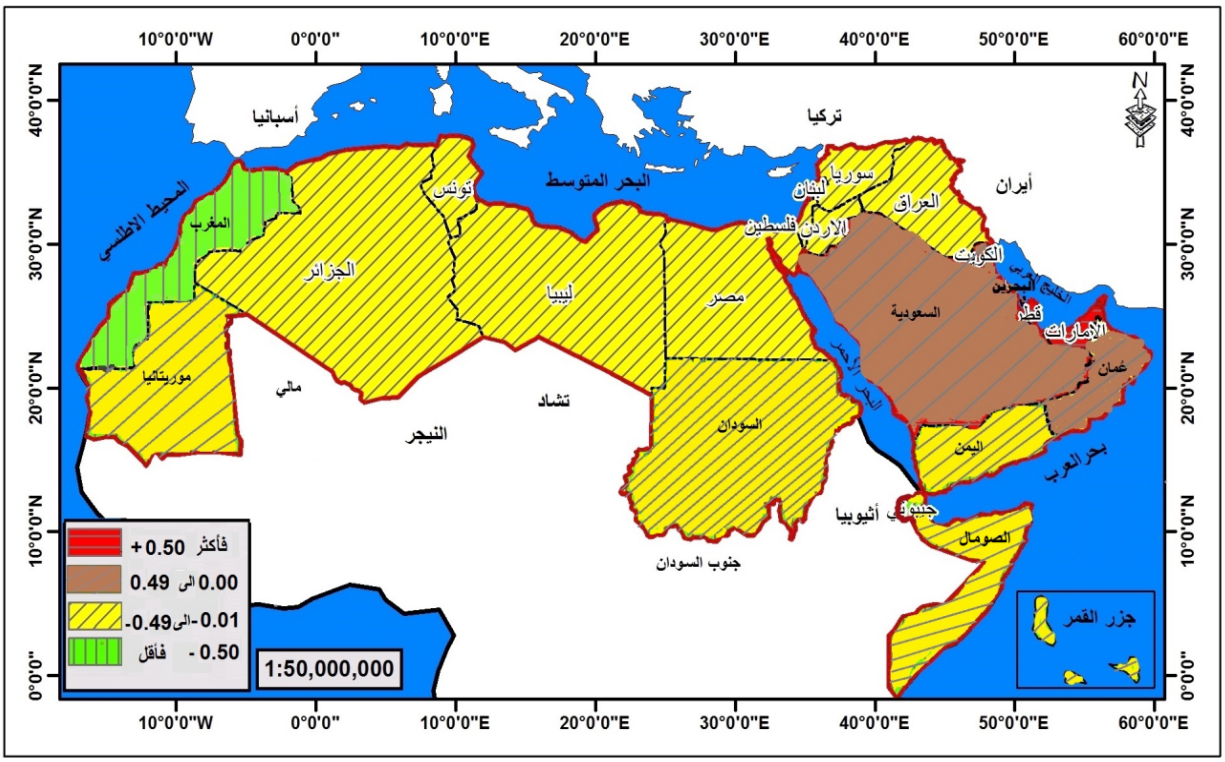

المصدر :جدول (٢)

خريطة (٣)

التوزيع الجغرافي لنسب النوع لسكان الدول العربية حسب الدرجة المعيارية لعام ٢٠١٨

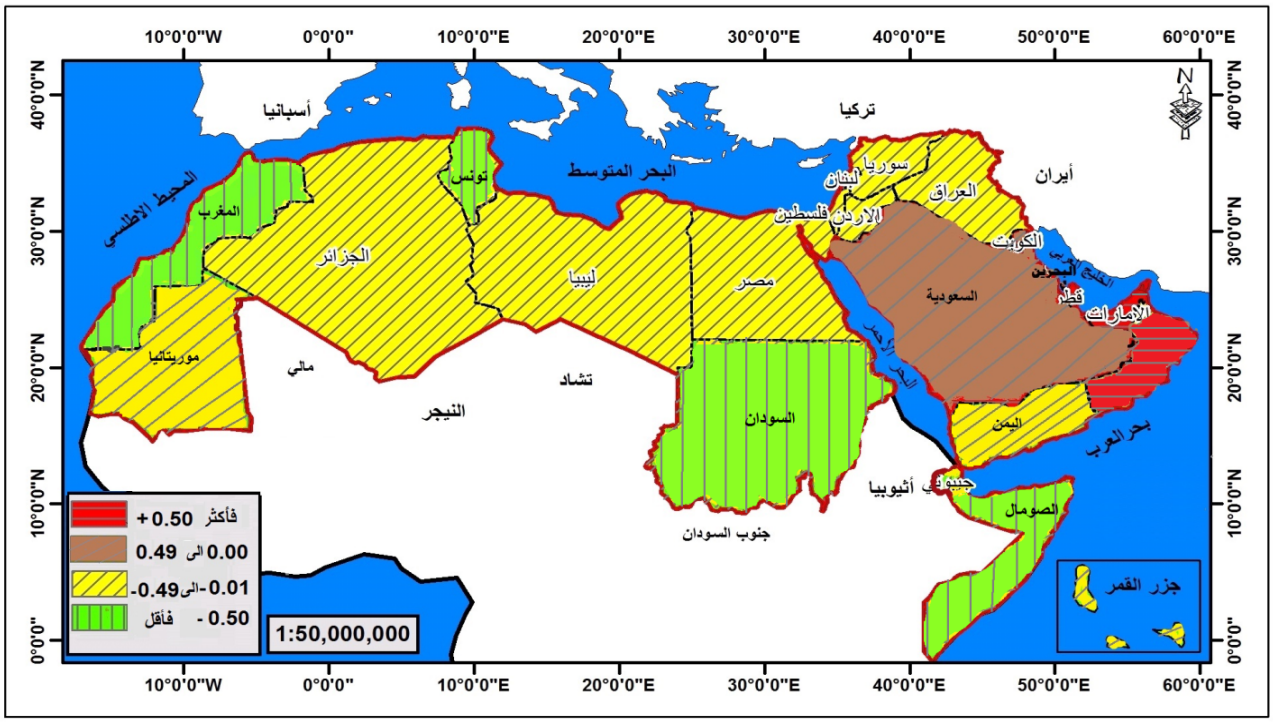

المصدر :جدول (٢)

المحور الثاني : ارتفاع نسب الوافدون و الخلل النوعي لسكان الدول العربية

نسب النوع المرتفعة في دول الخليج فهذا يعني حدوث نقص كبير في عدد الذكور مقابل الإناث ، و الاختلال في نسبة الذكور إلى الإناث في العراق يعود إلى الحربين المدمرتين اللتين حصدتا مئات الآلاف من أرواح الشباب إضافة إلى الهجرة المستمرة . هذا الاختلال له أثار ديمغرافية واجتماعية واقتصادية ونفسية كبيرة على المجتمع العراقي آنية ومستقبلية . فإضافة إلى ظروف العوز والفقر وارتفاع معدلات البطالة يساهم هذا الاختلال في رفع نسبة العنوسة وسط النساء . وقد أشارت دراسات أجريت في العراق إلى ارتفاعها إلى 400%. [٧] وتنعكس هذه الحالة مباشرة في انخفاض معدل الولادات . إضافة إلى هذا العامل هناك عوامل أخرى مثل ارتفاع معدلات الوفيات بالأخص وفيات الأطفال واستمرار الهجرة من العراق ساهمت في خفض معدل النمو السنوي للسكان في العراق .

وقد أنخفض هذا المعدل فعلا من 3,3% في 1977 إلى 2% في 1990 – 1995 وبالنسبة إلى مدينة بغداد أنخفض من 5% إلى 1,4% خلال1977–1997. [vi] وكان صافي الهجرة الخارجة من العراق 650000 نسمة بمعدل 7% بالألف في 1990–1995 وساهم في خفض النمو السكاني بنسبة 32%في نفس المدة . [vii]

يرتفع حجم [*]العمالة الوافدة في دول الخليج العربية عن(17) مليون فرد، ويزداد ارتفعا ليصل إلى (23) مليون فرد بعد إضافة أفراد الأسرة ، مما يعني تقريبا نصف سكان دول الخليج العربية [viii] ، و شكلت نسبة الوافدين من نسبة سكان [**]مجلس التعاون لدول الخليج العربية نسبة (50%) من المجموع سكانها لعام 2015[ix].

وهو حالة من الخلل الديموغرافي في نسبة النوع يهدد التركيبة السكانية لدول الخليج العربي و تفرز سلبيات خطيرة منها زيادة نسبة الذكور ضعاف عن الإناث وهذا له نتائج اجتماعية خطيرة إضافة الى انتشار البطالة بين المواطنين ، وتزايد الاعتماد على العمالة الوافدة في [***](الاعمال الهامشية) ذات النمط الاستهلاكي و الذي استفحل بالمجتمع الخليجي بشكل كبير .

يظهر من جدول (3) وشكل (2) النسب المئوية للمواطنين و للوافدين من سكان دول مجلس التعاون الخليجية العربية عام 2015 ، حيث سجل نسبة(89%) لكل من قطر و الامارات العربية المتحدة اعلى نسبة للوافدة المجموع الكلي لسكانها مقارنة ببقية دول الخليجية لعام 2015 .

جدول (3) النسب المئوية(%) للمواطنين و للوافدين من سكان دول مجلس التعاون الخليجية العربية عام 2015

الدولة	المواطنين (%)	الوافدين (%)
السعودية	67	33
الكويت	31	69
قطر	11	89
عُمان	55	46
البحرين	48	52
الإمارات العربية المتحدة	11	89

المصدر : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني https://www.ecssr.ae/reports_analysis

بينما جاءت الكويت بنسبة للوافدين اليها بلغت (69%) من مجموع سكانها وهي تعد ثاني اعلى نسبة ونسبة (52 %) للبحرين ،أما الدول الخليجية التي كانت نسبة الوافدين اليها إدنى من نسبة المواطنين هي السعودية و عُمان بنسب وصلت (67 ، 46 %)

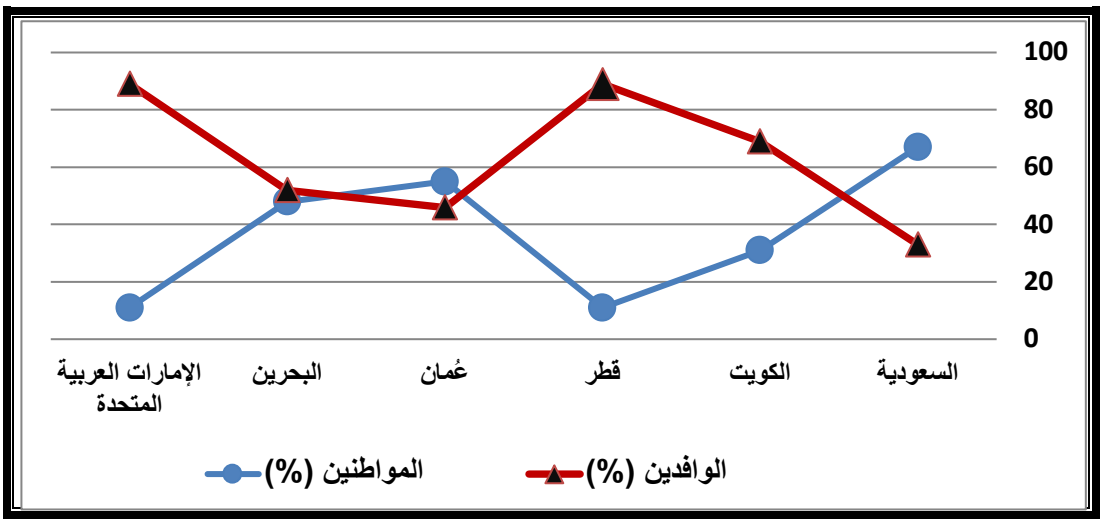

المصدر : جدول (3)

شكل (3) النسب المئوية للمواطنين و للوافدين من سكان دول مجلس التعاون الخليجية العربية عام 2015

سنوضح حالة دولة الإمارات العربية المتحدة في تطور نسب الوافدين البها ، حيث كانت بداية ظهور مشكلة اختلال التوازن بين نسبة المواطنين الامارتين و نسبة الوافدين منذ عقد السبعينات من القرن العشرين ، إذ شكل المواطنين نسبة 35% من إجمالي السكان لعام 1975 ثم انخفضت نسبتهم الى 28.1% عام 1980 ثم الى نسبة (18%) عام 1985 ، و بهذا الاتجاه يصبحون المواطنون أقلية واضحة وهذا يشكل تهديداً أمنياً ويزداد اثره في حالات اضراب العمالة الوافدة عن العمل لتحقيق مطالبهم منها رفع الاجور ، ويُلاحظ انه في حين بلغت نسبة الزيادة الإجمالية في عدد السكان نحو 86.8% للمدة 1975-1985، لم تزد نسبة المواطنين منها عن(44.2%) ، بينما بلغت نسبة زيادة الجاليات الاجنبية نحو (11.2%)، ونسبة (112.6%) للجاليات العربية للمدة نفسها ، اما نسبة الزيادة في عدد المواطنين لم تمثل إلا 16% فقط ، وهو ما يعني أن(80.8%)من الزيادة السكانية تعود الى الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية [x].

ارتفعت نسبة الهجرة الوافدة عام 2005 لتمثل (9.79%) واستمرت نسبة الهجرة في الارتفاع حتى وصلت إلى(88.5%) عام 2010 [xi] ، وترتفع النسبة الى (89%) من المجموع الكلي لسكان الامارات

العربية المتحدة عام 2015 نتيجة قيام عدة المشاريع الاقتصادية والعمرانية و تسهيل الكثير من الاستثمارات الأجنبية .

معظم المهاجرين الى دول الخليج العربي هم ليسوا عرب ، يشكّل الوافدون من الهند (٣٢٪) وبنغلادش (١١٪) وباكستان (١١٪) أكبر مجموعات من الوافدين في دول الخليج ،هذا بينما يشكّل الوافدون العرب (22 ٪)من مجموع المهاجرين ، وتتصدر مصر لائحة البلدان العربية من حيث الهجرة إلى الخليج بـ٢,٤ مليون مهاجر.[xii]

تعد مصر الدولة العربية الأكثر تصديراً للعمالة المهاجرة ، حيث ارتفع عدد المهاجرين المصريين بشكل سريع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ ، وقدّرت الأمم المتحدة عدد المهاجرين المصريين في العام ٢٠١٥ بأكثر من (٣) مليون أي ما يشكل (٤٪)من سكان مصر، لكن الجهات الرسمية المصرية تقدّر عدد المصريين في الخارج بـ (٨) مليون ، وهذا التضارب في الارقام يعود الى ان تقديرات الأمم المتحدة تعتمد على البيانات في بلدان المقصد بينما تستخدم الجهات المصرية مجموعة متنوعة من المصادر، منها سجلات القنصلية في الخارج، وسجلات العابرين عبر الحدود من وزارة الداخلية، وتصاريح الهجرة من وزارة القوى العاملة ، و نسبة (73%) من المهاجرين المصريين يهاجرون إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وتستضيف الإمارات والسعودية العدد الأكبر منهم حيث يهاجر ما بين (23- 29%) من المهاجرين المصريين. هذا وينتشر الآخرون بين الدول العربية الأخرى (مثل الأردن ولبنان وليبيا) و دول أوروبا وأمريكا الشمالية[xiii].

تصدر دول المغرب العربي وهي(المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، موريتانيا)عمالة الى الدول الاوربية بصورة كبيرة ، و تعد دول الاتحاد الأوروبي مناطق جذب للهجرة العربية خصوصاً لدول المغرب العربي بحكم الموقع الجغرافي القريب منها اضافة الى التاريخها السياسي كونها كانت مستعمرات اوربية سابقاً ، حيث يعمل في فرنسا بصورة شرعية نصف مليون جزائري و أكثر من هذا العدد من العمالة المغربية ، إذ معظم مهاجري المغرب يهاجرون الى أوروبا. و حسب احصائيات عام ٢٠١٥ وصلت نسبة المهاجرين من الجزائر ومغرب وتونس الى أوروبا (٩٠٪) ، يرتفع عدد العمالة المهاجرة بطريقة غير شرعية الى(1.5) مليون مهاجر مغربي الى اوربا أي ما يعادل نسبة (4.6%) من سكان المغرب العربي [xiv] .

وشهدت قائمة مكتب الإحصاء الأوروبي الخاصة بالهجرة العالمية إلى دول الاتحاد الاوربي عام 2017، تواجداً عربياً ملفتاً ضمن الدول العشرين الأكثر هجرة لمواطنيها ، ومن هذه الدول المغرب ، والجزائر ، وسوريا ، وتونس والعراق ، حيث احتلت الجزائر المرتبة العاشرة عالمياً والثانية عربياً بعدد المواطنين الحاصلين على الجنسيات الاوربية بواقع(20146)مواطن، وسوريا في المرتبة الـ14 بواقع (13515)مواطناً سوريا ،وفي المركز الـ16 جاءت تونس بواقع (12551)مواطناً، والعراق في المرتبة الـ 18 عالمياً بواقع(11518)مواطناً[xv].

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير يوضح أثر المهاجرين في التركيبة السكانية للدول الصناعية المتقدمة التي ترتفع نسبة كبار السن فيها، إذ كان لقدوم مهاجرين صغار السن أثر إيجابي على

التركيبة السكانية وهيكل سوق العمل ونظم التقاعد ، وإعالة كبار السن ، ويفضل الاوربيون العمالة العربية لكونها عمالة رخيصة وماهرة و تتمتع بمستويات تعليمية عالية مقارنة بعمالة دول وسط افريقيا .

يُلاحظ من جدول(4) أن اكثر بلد عربي طارد للسكان للمدة (2015-2019) كان لبنان بمعدل للتغير السنوي لعدد المهاجرين منه بلغ (-1.4 %) لمجموع السكان لأسباب اقتصادية ،ثم يأتي فلسطين بمعدل تغير سلبي بلغ (-0.2%) و (-0.1%)لكل من جزر القمر و سوريا.

جدول (4) المعدل السنوي للتغيير (%)في عدد المهاجرين حسب النوع للمدة (2015- 2019)

الدول	ذكور	اناث	مجموع السكان
الإمارات العربية المتحدة	1.8	1.8	1.8
البحرين	1.3	1.3	1.3
جزر القمر	0.1-	0.1-	0.1-
جيبوتي	0.7	0.7	0.7
الجزائر	0.1	0.1	0.1
مصر	6.7	11.7	8.9
العراق	0.6	0.6	0.6
الأردن	1.8	1.8	1.8
الكويت	1.4	1.4	1.4
لبنان	1.4-	1.4-	1.4-
ليبيا	1.5	1.5	1.5
المغرب	1.6	1.6	1.6
موريتانيا	0.2	0.2	0.2
عُمان	5.2	5.2	5.2
فلسطين	0.2-	0.2-	0.2-
قطر	6.6	8.7	7
السعودية	4.7	5.5	4.9
السودان	16.7	17.3	17
الصومال	5.8	6.3	6
سوريا	**0**	0.2-	0.1-
تونس	0.4	0.4	0.4
اليمن	0.4	0.4	0.4

United Nations, Department of Economic and Social Affairs. Population Division (2019)

اما أكثر الدول العربية جذباً للمهاجرين للمدة (2015-2019) كانت السودان بتغير ايجابي بلغ (17%) بسبب (****)الاعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة نتيجة الصراعات العسكرية ، و هم من (اثيوبيا ، الصومال، اريتريا) وكانوا النسبة الأكبر من الذين تعج بهم معسكرات

اللجوء والمدن والقرى السودانية على الرغم من عدم الاستقرار الامني الذي يعيشه السودان المتمثل الحروب الاهلية وحركات التمرد.

ثم تأتي مصر بمعدل تغير مرتفع ،فعلى الرغم الاوضاع الاقتصادية الصعبة كانت مصر من الدول المستقبلة للنازحين بسبب الحروب من الدول العربية الأخرى مثل سوريا والعراق و اليمن وليبيا وفلسطين إضافة الى النازحين من بعض الدول الافريقية.

الخاتمة

وتتضح بها النتائج التالية :

1. ارتفاع عدد الذكور من سكان الدول العربية بين عامي 2010 و 2018 بمعدل نمو بلغ (1.92 %) ، مع ارتفاع بسيط في نسبتهم من مجموع السكان بتغير بلغ قدره (0.2%)
2. ارتفع عدد الاناث من سكان الدول العربية للمدة (2010–2018) بمعدل نمو سكاني بلغ (1.84%) مع انخفاض في نسبتهم من مجموع السكان بتغير قدره (–0.2%) للمدة نفسها.
3. ارتفاع نسبة النوع لسكان الدول العربية بصورة تصاعدية متقاربة نسبيا للمدة (2010– 2018) بتغير ايجابي بلغ (1.2)
4. تحققت اعلى نسب للنوع في دولة قطر و دولة الامارات العربية المتحدة بنسب بلغت على التوالي (313.7 ، 292.1) ذكر لكل 100 انثى لعام 102 ، و بلغت لعام 2018 بالتتابع (298.6 ، 257.9) ذكر لكل 100 انثى
5. تنخفض نسب النوع لعام 2010 الى أدنى مستوى لها في كل من (المغرب ، تونس الى (97.2 ، 98.4) ذكر لكل 100 انثى على التوالي ، بينما تنخفض النسب عام 2018 الى ادناها في تونس الى (97.7) ذكر لكل 100 انثى ثم تأتي بعدها نسبة النوع في المغرب البالغة (98.2) ذكر لكل 100 انثى ثم نسب (99.3 ، 99.9) ذكر لكل 100 انثى لكل من الصومال و السودان على التوالي.
6. الخلل الديموغرافي في نسبة النوع يهدد التركيبة السكانية لدول الخليج العربي كان نتيجة ارتفاع العمالة الوافدة التي أفرزت سلبيات خطيرة منها زيادة نسبة الذكور ضعاف عن الإناث وهذا له نتائج اجتماعية خطيرة إضافة الى انتشار البطالة **بين المواطنين**
7. اعلى نسبة للوافدة سُجلت في قطر بلغت(89%) المجموع الكلي لسكانها مقارنة ببقية دول الخليجية لعام 2015.

8. معظم المهاجرين الى دول الخليج العربي هم ليســـوا عرب ، يشـــكّل الوافدون من الهند (٣٢٪) وبنغلادش (١١٪) وباكستان (١١٪) أكبر مجموعات من الوافدين في دول الخليج.
9. اكثر بلد عربي طارد للسكان للمدة (2015–2019) كان لبنان بمعدل للتغير السنوي لعدد المهاجرين منه بلغ (–1.4) لمجموع السكان ثم يأتي فلسطين بمعدل تغير سلبي بلغ (–0.2%) و (–0.1%) لكل من جزر القمر و سوريا.
10. أكثر الدول العربية جذباً للمهاجرين للمدة (2015–2019) كانت السودان بتغير ايجابي بلغ (17%).

ملحق (1) نسبة النوع لسكان الدول العربية للمدة(2010-2018)

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات العربية المتحدة	292.1	292.2	289.0	283.8	277.8	272.2	267.1	262.4	257.9
البحرين	165.8	165.2	163.4	161.4	160.5	161.3	164.1	168.3	173.0
جزر القمر	101.6	101.7	101.7	101.7	101.7	101.7	101.8	101.8	101.8
جيبوتي	100.9	100.9	100.9	100.9	100.8	100.8	100.8	100.7	100.7
الجزائر	101.9	101.9	101.9	101.9	102.0	102.0	102.0	102.0	102.0
مصر	102.0	102.0	102.1	102.2	102.2	102.2	102.3	102.3	102.3
العراق	102.2	102.2	102.3	102.3	102.4	102.4	102.5	102.5	102.6
الأردن	104.1	103.7	103.3	103.1	102.9	102.7	102.6	102.6	102.6
الكويت	137.1	136.3	135.7	135.4	135.2	135.0	134.9	134.9	134.8
لبنان	104.1	103.4	102.7	101.9	101.3	100.9	100.7	100.6	100.7
ليبيا	104.3	103.8	103.3	102.8	102.3	102.0	101.8	101.7	101.6
المغرب	97.2	97.3	97.4	97.6	97.8	97.9	98.0	98.1	98.2
موريتانيا	100.9	101.0	101.1	101.2	101.3	101.4	101.5	101.6	101.7
عُمان	152.0	158.8	165.9	172.8	179.0	184.4	189.0	192.8	195.7
فلسطين	102.9	102.9	102.9	102.9	102.9	102.9	102.9	102.9	102.9
قطر	313.7	317.9	317.3	314.0	310.0	306.6	303.8	301.2	298.6
السعودية	128.1	128.5	129.0	129.5	130.2	130.9	131.9	132.9	134.0
السودان	99.5	99.5	99.5	99.6	99.7	99.8	99.9	99.9	99.9
الصومال	99.7	99.6	99.5	99.4	99.3	99.3	99.3	99.3	99.3
سوريا	101.9	101.8	101.9	102.1	102.3	102.3	102.3	102.1	101.9
تونس	98.4	98.2	98.0	97.9	97.8	97.7	97.6	97.6	97.7
اليمن	102.1	102.1	102.2	102.2	102.2	102.1	102.1	102.1	102.1
الدول العربية	106.8	107.0	107.1	107.2	107.3	107.4	107.5	107.5	107.6

مصدر: البنك الدولي ، الاحصاءات السكانية ، بيانات منشورة على الموقع الالكتروني
https://www.albankaldawli.org/indicator/sp.pop.totl

الهوامش

[i] قاسم الربداوي ، المرجع في المشكلة السكانية وأبعادها التنموية ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق،2013 ، ص 37.

[ii] صبري الهيتي و حسن أبو سمور، جغرافية الوطن العربي، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 16.

[iii] لين ت.سميث ، اساسيات علم السكان ، ترجمة محمد السيد غلاب و فؤاد إسكندر ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ص 187.

[iv] حسين عبد علي الراوي، تحليل جغرافي لديموغرافية الحرب وأثارها على التركيب السكاني لسكان محافظة الانبار للمدة (2007-1997) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، العدد(4) ، المجلد الثاني ، كانون الاول 2013، ، ص 103.

[v]) هاشم نعمة ، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البنية السكانية - الجزء الثاني، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية ،عدد 942 ، في 2004/8/31. على الموقع الالكتروني https://www.ahewar.org

[vi]) المجموعة الإحصائية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، جدول 1-5 ،ص 26

[vii]) UN, World Population Monitoring , New York , 1998 , p. 18

[*]) تعد العمالة الهندية الأكبر بين تجمعات العمالة المهاجرة في جميع دول الخليج بلا استثناء وتشكِّل العمالة الهندية نحو 36 % و 35 % و 34 % من السكان في البحرين وقطر والإمارات على التوالي .

[viii] جاسم حسين ، العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 ، ص3 .

[**]) (السعودية ، الكويت ، قطر ،عُمان ، البحرين ، الامارات العربية)

[ix] دول مجلس التعاون العربي ، الجهاز الاحصائي ، على الموقع الالكتروني https://www.gccstat.org

[***]) الاعمال الهامشية مثل

[x]) مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني https://www.ecssr.ae/reports_analysis

[xi]) ازهار ابراهيم العقاد ، الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين عامي(1975-2010) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح ، 2017، ص 82.

[xii]) تقرير منشور على الموقع الالكتروني www.bayanatbox.info

[xiii]) المصدر نفسه .

[xiv] كيث كرين وآخرون ، التحديات المستقبلية للعالم العربي ، معهد الإستراتيجية والتخطيط ، مؤسسة RAND للنشر، الولايات المتحدة الامريكية ،2011، ص72.

[xv]) **Acquisition of EU citizenship,**
https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/WDN-20190723-1

[****]) صرحت مصادر رسمية سودانية بان السودان يستقبل يوميا أكثر من مئة لاجئ أو مهاجر غير شرعي : راجع https://www.aljazeera.net/news/report